وجيه السيد البنا
باحث اقتصادي

تحرير الرقاب في الإسلام

(رؤية مقترحة في إطار الواقع الإسلامي)

تنطلق هذه المناقشة من معطيين أساسيين، ومن ثم الرؤية المقترحة..

المعطى الأول: يتعلق بأهمية فضل عتق الرقاب في الإسلام، والثاني: بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للعالم الإسلامي.

بدايةً فإن الإسلام قد أولى اهتمامًا خاصًا بعتق الرقاب، حتى أن جعله الله سبحانه وتعالي الطريق لاجتياز مشقة يوم الآخرة فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ. فَكُّ رَقَبَةٍ) سورة البلد ١١-١٣. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أي امرئ مسلم أعتق امرءًا مسلمًا، أعتق الله بكل عضو منه عضوًا من النار». أخرجه البخاري ومسلم.

وفي هذا الإطار حث الإسلام على عتق الرقاب تقربًا إلى الله سبحانه وتعالى، كما شرعه في الكفارات: ككفارة القتل الخطأ، وكفارة الوطء في نهار رمضان، وكفارة الظهار، وكفارة اليمين.

وتَوَّج الإسلام هذا التوجه نحو تجفيف منابع الرِّق أن جعل سهمًا من الزكاة - ثالث أركان الإسلام الخمسة - لتحرير الرقاب، يقول الله سبحانه وتعالي إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ التوبة ٦٠.

وفي ظل هذا الاهتمام الإسلامي بتحرير الرقاب، ننتقل سريعًا للمعطى الثاني، ألا وهو واقعنا الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي.

هناك نحو ٣٧ بالمئة من سكان العالم الإسلامي يعيش تحت خط الفقر، كما فاقمت الأزمات السياسية التي تعيشها الدول الإسلامية، وكذلك أزمة «كورونا»، من مشكلة البطالة، فمن جهة عمّقت هذه الأزمات البطالة الاحتكاكية التي تعبر عن التوقف المؤقت عن العمل للبحث عن وظيفة أخرى، ومن جهة أخرى فاقمت البطالة الهيكلية التي ترتبط بهيكل الاقتصاد، والتي تعاني منها معظم اقتصادات الدول الإسلامية بشكل عام، ومما يزيد من عبء هذه المشكلات تمثيل القطاع غير الرسمي لجزء كبير من اقتصادات هذه الدول، مما يُوقع بأعداد غفيرة من المواطنين ممن لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية تحت وطأة الفقر والتشرد خاصة خلال الأزمات.

ووفقًا لدراسة للإسكوا (لجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، سيقع ٨،٣ ملايين شخص إضافي في براثن الفقر بالمنطقة العربية نتيجة انتشار فيروس (كوفيد-١٩)، كما ستخسر المنطقة العربية حوالي ١،٧ مليون وظيفة على الأقل.

وبالطبع هذه المؤشرات ألقت بمئات الألوف من المسلمين الغارمين (المدينين في غير معصية أو سَرَف) في ظلمة السجون، الأمر الذي يحمل معه عواقب اقتصادية واجتماعية غير محتمل عقباها.

وانطلاقًا من المعطيين السابقين نوجز الرؤية المقترحة فيما يلي:

ماذا لو تمت معرفة متوسط تكلفة تحرير الرقبة في صدر الإسلام، ويُجزئ عن تحرير الرقبة - المقترح - في هذا العصر قبول ما يوازي هذا المبلغ في سداد دين المسجونين بسبب تعثرهم عن سداد ديونهم، شريطة أن يكون هذا الدين في غير سَرَف أو معصية، كما يمكن أن تحدد الدولة نوعية الفئة المستهدفة: كالأرامل واليتامى والمرضى، وتحدد فئة المديونيات كالمبالغ المتناهية الصغر، وذلك بما يحقق أمثل مصلحة للمجتمع، وبالتالي من يريد تحرير رقبة يحرر هؤلاء المكبلين في قيد ديونهم.

فإن كان العبد قديمًا مسلوب الإرادة بقيد الرق، فالسجين في دينه يعاني من قيد الدين وقيد السجن، فهو ليس فقط مسلوب الإرادة، بل مسلوب الكرامة، ومسلوب حتى رؤية النور، وإن كان العبد قديمًا يعمل هو وأسرته في خدمة سيده ومن ثم مجتمعه، نجد على النقيض السجين الغارم يُباعد سجنُه بينَه وبين مهارته الحياتية وقدرته المستقبلية على الانخراط في سوق العمل مرة أخرى، كما يتأثر أفراد أسرته بسجنه، وقد تضطرهم الحاجة إلى العمل خارج إطار القانون، أو الانخراط في أعمال غير أخلاقية، وبالتالي قد يصبحون معول هدم في بناء هذه الأمة.

وعلى هذا الأساس تنطوي الرؤية المقترحة ألا يقتصر مفهوم تحرير الرقاب «على عتق المملوك من الذكور والإناث الذي يملكه المسلمون عند غلبتهم لعدوهم» بل يتسع ليشمل من يعيش في ظروف مقاربة لهؤلاء، وفي نفس الوقت يستوعب المفهوم الظروف المعاصرة التي تعيشها الأمة؛ وإن كان مصرف «الغارمين» في الزكاة يستوعب بشكل عام المدينين في غير معصية أو سرف، يضع «تحرير الرقاب» وفقًا للتصور المقترح شرطًا آخر للغارم وهو الذي سُجن (فقد حريته) بسبب هذا الدَّين.

الأثار المتوقعة للاقتراح:

يبدو لي أن تَحمل هذه الرؤية المقترحة العديد من الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة التي يُرجي من خلالها تحقيق النفع للأمة بما يلبي مقاصد الشريعة الإسلامية، نذكر منها ما يلي:

١- نفتح بابًا للخير، خاصة فيما يتعلق بالكفَّارات، وتحويل الأمر (فك كرب المعسرين المسجونين) من صدقة تطوعية إلى تشريع واضح، مما يفعّل من عمل الخير.

٢- تخرج فئة معطلة عن العمل للإنتاج والبناء في المجتمع، فضلًا عن إنقاذ أُسرهم من براثن الفقر والتشرد.

٣- سيطمئن كل مُقرض على استرداد قرضه فتنشط حركة الائتمان (الإقراض الحسن)، ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد ككل، خاصة في أوقات الركود الاقتصادي.

٤- الآثار التوزيعية للدخل، ومكافحة الفقر: يُسهم هذا التوجه في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر عَوزًا في المجتمع، كما أن هذه الفئة تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية، ما يُسهم في تصحيح توجه القطاع الإنتاجي نحو إنتاج السلع الأساسية بعيدًا عن التوجه التَّرَفي.

٥- تخفيف أعباء الموازنة العامة، من خلال خفض النفقة المباشرة على هؤلاء المعسرين في السجون، ومن جهة أخرى تفعيل المشاركة المجتمعية في تولي مهمة الضمان الاجتماعي لهذه الفئة.

٦- إشاعة روح التكافل والتراحم في المجتمع... وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية بما يلبي مقاصد الشريعة الإسلامية.